

(ليس) - التعريف بها - واستعمالها في الاستثناء

أحمد عبدالسلام عليلش

كلية اللغات والترجمة - جامعة مصراتة ليبيا البريد الإلكتروني Ahmadomar0039@gmail.com

الملخص

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بـ(ليس) وعرضها بطريقة جديدة ومفيدة ، وذلك في إطار العنوان الذي وضعته لهذا البحث المتمثل في (التعريف بليس واستعمالها في الاستثناء) أما التعريف بـ(ليس) : فهو يهدف إلى التعريف بها بشكل أوسع وأدق بحيث يتضمن البحث في كلمة (ليس) من حيث اللفظ وتحليل هذه الكلمة من الناحية الصرفية ، وهذا يثير لنا بعض المسائل الصرفية التي تتعلق بهذه الكلمة وتتمثل في وزن هذه الكلمة وأصلها ، ومخالفتها للقياس الصرفي ، وكذلك يتضمن هذا التعريف البحث في المعنى الذي تدل عليه هذه الكلمة ، وذلك ببيان المعنى الأصلي لهذه الكلمة وكذلك المعاني الفرعية التي تدل عليها بحسب الاستعمال والسياق الذي توضع فيه هذه الكلمة ، كما يتضمن هذا التعريف : البحث في حقيقة (ليس) من حيث الفعلية والحرفية ، وذلك بجمع أغلب وأهم الحجج التي ذكرها النحاة لكل فريق في هذه المسألة الخلافية ، ومناقشتها ، ثم محاولة الجمع والتوفيق بينها ، أما عن استعمال (ليس) في الاستثناء فإن هذا البحث يهدف إلى : إثبات استعمال (ليس) كأداة استثناء من خلال الأمثلة والشواهد التي تدل على هذا الاستعمال ، وكذلك وضع شروط محددة مستنتجة من كلام النحاة عن استعمال ليس في الاستثناء ، ثم بيان الأحكام المترتبة على هذا الاستعمال ، وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج ، ذكرتها في نقاط محددة في الخاتمة ، وقد جاءت - بعد توفيق الله - ، محققة لأغلب الأهداف المرجوة من هذا البحث ومجيبة للتساؤلات التي أثارها موضوع الدراسة .

استلمت الورقة
بتاريخ 2022/04/1
وقبلت بتاريخ
2022/5/4
ونشرت بتاريخ
2022/06/18

الكلمات المفتاحية:

(ليس) ، التعريف ،
استعمالها ،
(الاستثناء)

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين...ويعد لغتنا العربية هي لغة الإعجاز سواء علي مستوى المفردات، أم التراكيب ،ولهذا نلاحظ أنه على الرغم من كثرة البحث في قضاياها ومسائلها لا يستطيع أحد الإحاطة بها ، فكما بحث الباحث في موضوع من موضوعاتها أو مسائله من مسائلها يجره هذا الموضوع إلي عدة موضوعات ، ومسائل تحتاج للبحث والدراسة ، ومن هذه الموضوعات والقضايا كلمة (ليس) فهي من الكلمات التي يكثر دورانها في الحديث والكتابة ، ولها وظائف ومعاني متعددة تؤديها ، وذلك حسب الاستعمال والسياق الذي توضع فيه ، و الدليل علي ذلك نجد أن النحاة يتناولونها في العديد من أبواب النحو فتجدها في باب كان وأخواتها ، وفي باب الاستثناء ، ونجدها في بعض الكتب في باب العطف نظرا ؛ لاختلاف النحاة في استعمالها كحرف عطف ، كما أن بعض النحاة ذهب إلى القول بأنها قد تكون مهملة لا تعمل فيما بعدها ، وإنما تكون حرف نفي بمعنى (ما) .

والكلام علي (ليس) يطول ولكن في هذا البحث المتواضع سأسلط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بليس ، وذلك في إطار العنوان الذي وضعته لهذا البحث ، وهو (التعريف بليس واستعمالها في الاستثناء) إن الدافع الأول والذي أثار انتباهي من خلال قراءتي لباب كان وأخواتها قراءة متأنية هو أنه تبين لي أن (ليس) تختلف عن أخواتها من الأفعال الناقصة المتمثلة في كان وأخواتها من عدة وجوه تتمثل في الآتي :

- 1- أن (ليس) جاء وزنها مخالفا لأوزان الأفعال المعروفة ، كما أنها خالفت القياس عند إسنادها للضمائر وهذه مسائل صرفية تحتاج إلي بحث وتوضيح .
- 2- اختلاف النحاة في حقيقة ليس من حيث الفعلية والحرفية .
- 3- من حيث المعنى الذي تفيد به ليس باعتبارها فعلا ناقصا من أخوات كان فهي تفيد : (نفي خبرها عن اسمها) فإنها إلى جانب ذلك ، لها معان أخرى حسب الاستعمال والسياق ، لدرجة أنها قد تؤدي معنى مخالف لمعناها الأصلي .
- 4- من المتفق عليه أن ليس فعل جامد غير متصرف ، وبهذا تختلف عن غيرها من أخوات كان فكلها تتصرف ماعدا (ليس ومادام) ، وعدم التصرف قد تترتب عليه بعض الأحكام الخاصة بليس .
- 5- استعمال ليس كأداة استثناء يختلف عن استعمالها الأصلي ، باعتبارها مجرد فعل ماض ناقص من أخوات كان ، ولهذا فإن استعمالها في الاستثناء له شروط وأحكام خاصة بهذا الاستعمال تحتاج إلى مناقشة وبحث .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنني حاولت أن أتناول فيه بعض الجوانب والمسائل المتعلقة بليس، وعرضها على القارئ في شكل جديد ومفيد، بحيث يكون البحث في هذه المسائل بشيء من الدقة والتوسع التي تساعد القارئ على فهم هذه الجوانب والإحاطة بها.

مشكلة البحث:

تتمثل أولاً: في أن التعريف بليس في باب كان وأخواتها وإن كان هو الأصل والكثير الغالب، إلا أنه ليس جامعاً مانعاً يشمل جميع حالات ليس في الاستعمال، فهو يؤثر العديد من التساؤلات منها: هل ليس فعل أم حرف؟ ولماذا جاءت مخالفة للقياس؟ وكيف؟ وماهي المعاني التي تفيدها؟
وتتمثل ثانياً: في استعمال ليس كأداة استثناء وهو أيضاً يؤثر بعض التساؤلات منها: متى تستعمل ليس في الاستثناء؟ وماهي الأحكام النحوية التي تترتب على هذا الاستعمال؟ وهل تختلف هذه الأحكام عند استعمالها في غير الاستثناء؟

أهداف البحث:

- 1- البحث في كلمة (ليس) من الناحية الصرفية بحيث يشمل ما يتعلق بها من حيث: أصلها، ووزنها، وكيف خالفت القياس؟ ولماذا؟
- 2- بيان المعنى الأصلي الذي تفيد به ليس، والمعاني الفرعية التي تدل عليها، وذلك حسب الاستعمال والسياق
- 3- عرض أقوال النحاة وما احتج به كل فريق في حقيقة ليس من حيث الفعلية والحرفية، ثم مناقشة هذه الحجج ومحاولة التوفيق بينها.
- 4- بيان كيفية الاستثناء بليس، وإثبات استعمالها في الاستثناء من خلال الشواهد والأمثلة.
- 5- وضع شروط محددة للاستثناء بليس وتوضيح هذه الشروط، ومناقشتها بحيث يتضح للقارئ متى تكون ليس أداة استثناء ومتى لا تكون.
- 6- بيان الأحكام النحوية المترتبة على الاستثناء بليس، ومناقشتها بحيث يفرق القارئ بين هذا الأحكام، والأحكام المتعلقة بليس في غير الاستثناء.

خطة البحث:

وللإجابة على التساؤلات المذكورة سابقاً والتي يثيرها موضوع البحث، ومن أجل تحقيق أهدافه فقد رأيت أن أسير فيه وفق الخطة الآتية:
المقدمة: وقد تحدثت فيها عن سبب اختيار الموضوع، وأهميته، وإشكالياته، وأهدافه، والمنهج المتبع
المبحث الأول (التعريف بليس) وتضمن ثلاثة مطالب.
المطلب الأول: ليس من الناحية الصرفية.
المطلب الثاني: ليس من حيث المعنى.
المطلب الثالث: ليس من حيث الفعلية والحرفية.
المبحث الثاني: استعمال ليس في الاستثناء (وتضمن ثلاثة مطالب).
المطلب الأول: بيان معني الاستثناء بليس من خلال الأمثلة، والشواهد الدالة على ذلك.
المطلب الثاني: شروط الاستثناء بليس.
المطلب الثالث: الأحكام المتعلقة بالاستثناء بليس.
الخاتمة وقد اشتملت على أهم النتائج،
وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لمناسبته للموضوع...، هذا، وأسأل الله التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول : التعريف بـ(ليس)

القول بأن ليس فعل ماض ناقص من أخوات كان تدخل علي الجملة الاسمية ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وتفيد نفي خبرها عن اسمها ، هذا القول هو المشهور الذي يذكره النحاة عند التعريف بـ(ليس) وهذا التعريف هو الأصل والكثير الغالب في ليس ، ولكن ليس علي إطلاقه ، بمعنى أنه لا يشمل جميع حالات استعمال ليس ووضعها في بعض التراكيب ، وإنما ينطبق هذا التعريف علي ليس في باب كان وأخواتها . وإذا تتبعنا مفردات هذا التعريف يتضح لنا ذلك ، فقولهم : (فعل) نجد أن بعض النحاة ذهب إلي القول بأنها حرف وقولهم (تدخل علي الجملة الاسمية) نجد أن بعض النحاة يذهب إلي القول بأنه يجوز دخول ليس علي الجملة الفعلية ، وفي هذه الحالة يعتبرونها حرف نفي بمعنى (ما) .

وقولهم : (تفيد نفي خبرها عن اسمها) هذا هو المعني الأصلي لليس والكثير الغالب ، ولكن نلاحظ أنها قد تفيد معان أخرى غير المعني السابق ، وذلك عند استعمالها في بعض التراكيب ، كما سنعرف في هذا البحث ، ولمناقشة هذه المسائل فقد رأيت أن أتناول التعريف بـ(ليس) بشيء من التفصيل ، بحيث يشمل : الناحية الصرفية والنحوية والدلالية وذلك علي النحو الآتي :

المطلب الأول : (ليس) من الناحية الصرفية

جاء في القاموس المحيط . "ليس كلمة نفي فعل ماض أصله ليس كفتح فسكنت تخفيفاً (1) أو أصله (لا أيس) طرحت الهمزة وألزقت بالياء (2) والدليل علي ذلك قول العرب (انتني به من حيث أيس وليس) أي : من حيث هو ولا هو . أو معناه : لا وجد أو (أيس) : موجود و(لا أيس) : لا موجود " (3) . وقال صاحب الهمع :

"وأما ليس فمذهب الجمهور أن وزنها فعل بالكسر ، خفف ولزم التخفيف ؛ لثقل الكسرة علي الياء ، واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلي لاس بالقلب كباع ، أو بالضم لقليل فيها : لُسْتُ بضم اللام ، ولا يقال إلا : لُسْتُ بفتحها" (4)

قال المرادي : "وكان قياسها كسر اللام في نحو (لُسْتُ) وقد حكاها الفراء عن بعضهم (5) والأكثر الفتح وسبب ذلك عدم تصرفها " (6)

من خلال عرضنا السابق لما قاله العلماء عن ليس من الناحية الصرفية سواء من أصحاب المعاجم ، أم علماء النحو والصرف ، فإننا نلاحظ أن هذا الحديث يتضمن العديد من المسائل الصرفية التي تتعلق بهذه الكلمة (ليس) لا بد لنا من مناقشتها وتوضيحها حتي تعم الفائدة ، وسنحاول تناول هذه المسائل في فقرتين :

الأولى : الكلام عن أصل "ليس" ووزنها :

لقد ذهب العلماء في الكلام عن أصلها إلي قولين :

الأول : يرى أن أصلها (ليس) بفتح فكسر علي وزن (فَعَل) ثم خفف بتسكين عينه وذلك ؛ لثقل الكسرة علي الياء فصارت (لَيْس) (7)

وهذا القول هو المشهور ، وهو ما ذهب إليه الجمهور (8) وقد استدلوا علي ذلك بقولهم : بأن ليس فعل ، وليست اسما ولا حرفا ، وبما أنها فعل فلا يخلو الحال : أن يكون وزنها في الأصل (فَعَل أو فَعَلَ أو فَعِل) و لا يجوز أن يكون وزنها في الأصل (فَعَلَ) بفتح العين وذلك لسببين :

1- (فَعَلَ) لا يخفف فلا يجوز إسكان عينه ولهذا لم يجز إسكان نحو ضَرَبَ وَقَتَلَ ، أما ما كان مكسور العين أو مضموما ، فإنه يجوز فيه الإسكان كما هو الحال نحو علم وكُرْم فيجوز أن يقال : كُرْم وعَلْم (9)

(1) أي سكنت الياء فصارت (ليس) والذي يخفف علي هذا الوجه مكسور العين أو مضمومها ، ينظر : كتاب تصريف الأفعال ومقدمة الصرف: 113

(2) القول بأن أصله (لا أيس) هو ما ذهب إليه الخليل بن أحمد في كتابه العين في باب الثلاثي المعتل من السين 300/7 ، وقد نسبته الزبيدي إلي الخليل بن أحمد والفراء في تاج العروس ، ينظر 244/4 مادة (ليس)

(3) القاموس المحيط: مادة ليس: 2، 259، 260.

(4) الهمع : 79/2.

(5) ماحكاها الفراء : أن بعضهم قال : لَيْسْتُ بكسر اللام يتفق مع القاعدة الصرفية للفعل الأجوف اليائي عند إسناده إلي تاء الفاعل ينظر تفصيل ذلك في الصفحة (4) من هذا البحث ، وينظر كتاب تصريف الأفعال ومقدمة الصرف: 183.

(6) الجني الداني: 493، 494.

(7) يجوز عند بني تميم تخفيف الماضي الثلاثي بإسكان وسطة ويسمي هذا النوع من التغيير تقيعا ومن المواضع التي يطرد فيها التخفيف : إذا كان الفعل علي وزن فَعَلَ (بفتح الفاء وكسر العين) وهذا الكلام ينطبق علي ليس .

(8) ينظر الجني الداني : 493، 494 ، والهمع : 2/79.

(9) ينظر : المنصف لابن جني: 258. ومنتور الفوائد: 30، 31.

- 2- ولو أنها علي (فعل) لكان إعلالها بقلب الياء ألفا، فتصير إلي (لاس) كما هو الحال في باع⁽¹⁾ ولا يجوز أن يكون في الأصل (فعل) بضم العين وذلك لسببين:
- 1- ليس في كلام العرب ما عينه ياء علي وزن فعل⁽²⁾.
- 2- لو كان (ليس) مضمومة العين لقل عند إسنادها إلي تاء الفاعل (لُسْتُ) بضم اللام، إلا أنه لا يقال فيها إلا: (لُسْتُ) بفتح اللام⁽³⁾.
- وبما أنه بطل أن يكون وزنها في الأصل: فَعَلْ أو فَعْلٌ فلا بد أن يكون أصلها (لَيْسَ) بكسر الياء علي وزن فَعِلْ إلا أنهم ألزموها الإسكان من أجل التخفيف؛ لثقل الكسر علي الياء؛ ولأنها لا تتصرف⁽⁴⁾
- يقول سيبويه في هذه المسألة: "وأما ليس فإنها مسكنة من صيد كما قالوا: عَمَّ ذلك في عَمِّ ذلك، فلم يجعلوا اعتلالها إلا لزوم الإسكان إذ كثرت في كلامهم"⁽⁵⁾
- القول الثاني: وهو ما ذهب إليه الخليل بن أحمد والفرّاء وهو: أن أصلها (لايس) فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء⁽⁶⁾ معنى ذلك: أنها في الأصل متكونة من كلمتين لا النافية وأيس وهي: اسم بمعنى الكينونة والوجد، ثم خففت الهمزة بكثرة الاستعمال فالتقى ساكنان فحذف الألف؛ لالتقاء الساكنين، فصارت (ليس) بكسر الياء، ثم خففت ياءه بالتسكين⁽⁷⁾ واستدلوا على ذلك بقول العرب: (انتني به من حيث أيس وليس)⁽⁸⁾ أي من حيث هو ولا هو فيكون المعنى أيس: موجود وليس: لا موجود.
- الثانية: مخالفة (ليس) للقياس الصرفي عند إسنادها لبعض الضمائر:**
- لقد اتفق الصرفيون والنحاة على أنه إذا أسندت ليس لهذه الضمائر (تاء الفاعل، نالذالة على الفاعلين، نون النسوة) يلزم فتح اللام فيقال فيها: لُسْتُ، لُسْنَا، لُسْنَا⁽⁹⁾ وهذا الاستعمال على كثرتة مخالف للقياس الصرفي؛ لأن القاعدة الصرفية في إسناد الفعل الماضي الأجوف اليائي لهذه الضمائر مثل: (باع وكال وليس) هي: حذف عينه⁽¹⁰⁾ وكسر أوله للدلالة على أن المحذوف ياء فتقول: بَعْتُ وكَلْتُ و لَيْسْتُ (فالقياص: هو كسر اللام في ليس عند إسنادها إلي تاء الفاعل أو نون النسوة⁽¹¹⁾ إلا أن ما ذهب إليه الجمهور وجرى به الاستعمال فتح اللام، فلا يقال فيها إلا: لُسْتُ⁽¹²⁾ والفاعلين أو نون النسوة⁽¹¹⁾ إلا أن ما ذهب إليه الجمهور وجرى به الاستعمال فتح اللام، فلا يقال فيها إلا: لُسْتُ⁽¹²⁾ ومحاكاة الفرّاء أنه سمع عن بعض العرب قولهم (لُسْتُ) بكسر اللام على الرغم من قلته إلا أنه يتفق مع القياس والسبب في مخالفتها للقياس ومجيئها مفتوحة اللام هو: عدم تصرفها⁽¹³⁾ وقد نص سيبويه علي ذلك صراحة في كتابه⁽¹⁴⁾.

المطلب الثاني: (ليس) من حيث المعنى .

- مذهب أكثر النحاة: أن ليس تأتي للدلالة على نفي الحال عند الإطلاق وتنفي غيره بقرينة⁽¹⁵⁾.
- فتقول: ليس محمداً حاضراً، فهنا دلت على النفي في الحال بمجرد الإطلاق ولا تحتاج إلي قرينة.
- وتقول: ليس محمداً مسافراً غداً، فهنا تدل على النفي في المستقبل وذلك؛ لوجود قرينة تقيد النفي بالزمن المستقبل وهو قولك: (غداً) وتقول: ليس محمداً مسافراً أمس، فهنا تدل على النفي في الماضي، وذلك؛ لوجود قرينه تقيد النفي بالزمن الماضي وهي قولك: (أمس) ... وهكذا⁽¹⁶⁾.

(1) ينظر: المنصف لابن جني 258. والجني الداني: 493. والهمع: 79/2.

(2) ينظر: المنصف لابن جني: 258. وشرح جمل الزجاجي: 362/1. ومنتور الفوائد: 30، 31، وقد ذكر أبو حيان أن بناء ليس على (فعل) هو بناء نادر في الثلاثي اليائي العين، ينظر: تفسير البحر المحيط: 507/1.

(3) ينظر: الهمع: 79/2، والجني الداني: 493.

(4) ينظر: المنصف لابن جني: 258، 259، ومنتور الفوائد: 30، 31.

(5) الكتاب: 343/1، 344.

(6) ينظر: كتاب العين 300/7 باب الثلاثي المعتل من السين، وقد نسب هذا القول إلى الخليل ابن أحمد والفرّاء في تاج العروس، ينظر: تاج العروس، مادة ليس: 244/4.

(7) ينظر: فصول في فقه اللغة للدكتور: رمضان عبد التّوّاب: 53.

(8) ذكر الدكتور رمضان عبد التّوّاب في كتابه (فصول في فقه اللغة: 53) أن هذا القول من التعبيرات القديمة التي لا وجود لها الآن في لغتنا العربية.

(9) ينظر: الكتاب: 344/4، الهمع: 79/2، والمنصف لابن جني: 259.

(10) تحذف عين الفعل من الأجوف اليائي؛ وذلك لالتقاءها ساكنة مع لام الفعل. ينظر: كتاب تصريف الأفعال ومقدمة الصرف: 183.

(11) ينظر: المصدر السابق: 183.

(12) ينظر: الهمع: 79/2، وارتشاف الضرب: 1146/3.

(13) ينظر: الجني الداني: 493، والمنصف لابن جني 1146/1 قال ابن جني: "ألا ترى أن ليس لما لم يريدوا فيها التصرف لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم (لُسْتُ)".

(14) قال سيبويه: "ولم يغيروا حركة الفاء، إنما فعلوا ذلك بها حيث لم يكن فيها يفعل فيما مضى من الفعل نحو قولك: قد كان ثم ذهب ولا يكون منها فاعل ولا مصدر ولا اشتقاق، فلما لم تتصرف تصرف أخواتها جعلت بمنزلة ما ليس من الفعل نحو (ليست) لأنها ضارعتها" الكتاب: 344/4.

(15) ينظر الجني الداني: 499، و⁽¹⁵⁾ شرح التسهيل 380/1، وقد ذكر الصّبّان في حاشيته على شرح الأشموني: 380، 359. بأن مخالفة ليس أخواتها من الأفعال الناسخة في الدلالة على المضي هذه المخالفة عارضة نشأت عن شبهها الحروف في الجموع والمعنى.

(16) ينظر: النحو الوافي: 559/1.

قال ابن هشام في كتابه المغني: "ليس: كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة، نحو: ليس خلق الله مثله، وقول الأعمشى: له نافاتلاً لا يغيب نوالها وليس عطاءً اليوم مانعاً غداً" (1) (2) .
 نلاحظ أن ما قاله ابن هشام يلخص ما ذهب إليه أكثر النحاة (3) وهو: أن ليس تدل على نفي الحال عند الإطلاق، وهذا هو الأصل والكثير الغالب، كما أنها قد تدل على النفي للماضي والمستقبل، وذلك في حالة وجود قرينة تقيدها بالزمن الماضي أو المستقبل، فمن دلالتها على نفي الماضي قولهم: (ليس خلق الله مثله) فالقرينة هنا: أن خبر ليس جملة فعلية فعلها ماضٍ، فالمراد هنا: نفي الخلق في الماضي واسم ليس هو ضمير الشأن أو القصة محذوف تقديره: ليس الأمر والشأن، كما ذهب إلى ذلك سيبويه (4) ومما يدل على نفي ليس للماضي: أن سيبويه أجاز في (ما) الحجازية أن تكون نافية للماضي فيجوز أن نقول: ما زيد ضربته، ولو لم يصح في ليس نفي الماضي لما صح ذلك في (ما) المحمولة عليها، فإذا جاز ذلك في (ما) فجوازه في ليس من باب أولى (5)
 ومن دلالتها على نفي المستقبل قول الأعمشى:

لَهُ نَافِلَاتٌ لَا يَغِيبُ نُوَالَهَا
 وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَائِعُهُ غَدًا

فالقرينة هي: تقييد النفي بالزمن المستقبل بقوله (غداً) .
 ولقد ذهب بعض النحاة ومنهم الزمخشري إلى القول بدلالة (ليس) على النفي في الحال فقط، ومنع دلالتها على النفي للماضي والمستقبل حيث قال: لا يجوز أن نقول: ليس زيد قائماً غداً (6)؛ ولقد ذكر لنا ابن مالك وغيره من النحاة العديد من الشواهد القرآنية والشعرية التي تدل على نفي (ليس) للمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك، فمن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (هود: 8) .
 ﴿ وَاسْتَمْتُمْ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تُعْمَضُوا فِيهِ ﴾ (البقرة: 266) ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾ (الغاشية: 6)

فكل هذه الآيات وردت فيها (ليس) دالة على النفي للمستقبل، ومن الشواهد الشعرية قول حسان:
 وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ
 وَأَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرُ مَادَامَ يَذْبُلُ (7)

وقول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
 وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (8)

وقول النابغة:

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَحَا لَا تَلْمُهُ
 عَلَى شَعْتِ أَيُّ الرَّجَالِ مُهَدَّبٌ (9)

فالشاهد في بيت حسان قوله: مادام يذبل، والشاهد في بيت زهير قوله: مدرك، حيث جاء خبر ليس: اسم فاعل دالا على الاستقبال، والشاهد في بيت النابغة قوله: بمستبق وهو اسم فاعل دالا على الاستقبال .
 نخلص مما سبق أن القول بدلالة (ليس) على النفي في الحال عند الإطلاق والنفي للماضي والمستقبل عند التقييد هو القول الصحيح ويكاد يكون إجماعاً من النحاة وذلك لوجود كثير من الشواهد والأمثلة التي تؤيد هذا القول .
 أما القول بدلالة (ليس) على النفي للحال فقط، وعدم نفيها للماضي والمستقبل فهو قول ضعيف ومخالف للصواب (10) ويبدو لي أن ما جعل بعض النحاة يذهبون إلى هذا القول هو: نظرهم إلى الكثير الغالب في (ليس) وهو دلالتها على النفي للحال، أما نفيها للماضي والمستقبل فهو قليل؛ باعتبار أنه يحتاج إلى قرينة تدل عليه ولهذا جاء هذا القول من باب التغليب لا أكثر ولا أقل. ولا بد لنا ونحن نتحدث عن (ليس) من حيث المعنى أن نشير إلى أن ما ذهب إليه النحاة وأهل اللغة عامة في إفادة ليس للنفي في الحال عند الإطلاق، والنفي للماضي والمستقبل عند التقييد، هذا هو الأصل والكثير الغالب في كلمة (ليس) عند استعمالها في التراكيب المختلفة في لغتنا العربية، ولكن قد يسلب معنى النفي من (ليس) عند استعمالها في بعض التراكيب، فمن خلال استعمال ليس استعمال معين

(1) البيت للأعمشى في ديوانه: 46 ورواية الديوان: (ماتغب ونائل)، ومغني اللبيب: 307/1، وشرح شواهد المغني: 704/2، وللأعمشى أو النابغة في تخلص الشواهد: 227 .

(2) مغني اللبيب: 307 .

(3) من هؤلاء النحاة: ابن مالك في شرح التسهيل 380/1، والسيوطي في الهمع 79/2 والشلوبين في التوطئة: 228 حيث قال: "ليس لانتهاء الصفة عن الموصوف في الحال إذا لم يتقيد بزمان، فإن تقيد بزمان أي زمان كان نعتة كقولهم: ليس خلق الله مثله،

(4) ينظر: الكتاب: 70/1، وشرح الكتاب للسيرافي: 5/2.

(5) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 4/2، والمقاصد النحوية: 399/1، وتخلص الشواهد: 225 .

(6) ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: 355، والمقاصد النحوية: 399/1، ومعاني الأدوات والحروف لابن قيم الجوزية: 374 .

(7) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه: 198، والجني الداني: 499، والمقاصد النحوية: 397/1، وشرح التسهيل 381/1 والهمع: 80/2، والدرر اللوامع: 215/9، وتخلص الشواهد: 226.

(8) البيت لزهير في ديوانه: 107 والرواية في الديوان (ولاسبقاً) وخزانة الأدب: 492/8، ومغني اللبيب: 302/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 126/2، والدرر اللوامع: 285/2، وشرح التسهيل: 381/1، وتخلص الشواهد: 512، ومنسوب لزهير أو صرمة في الإنصاف: 191/1، وفي شرح كتاب سيبويه لصرمة الأنصاري 201/2 .

(9) البيت للنابغة الدبباني في ديوانه: 43، وشرح التسهيل: 381/1، و تفسير البحر المحيط: 462/8، واللسان: 322/2 مادة (شعت)

(10) قال ابن مالك: "زعم قوم من النحويين أن (ليس وما) مخصصتان بنفي ما في الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال." شرح التسهيل: 380/1

- أو وضعها في تركيب معين، قد يؤدي ذلك إلى سلب معناها الأصلي المتمثل في النفي، ويصبح لهذه الكلمة من خلال هذا الاستعمال أو التركيب معني آخر، ويكون ذلك في الحالات الآتية:
- 1- عند استعمالها كأداة استثناء: . في هذه الحالة تفيد معنى آخر ألا وهو: استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها فتفيد نفس المعنى الذي تفيد (إلا) الاستثنائية فعندما تقول: حضر الطلاب ليس خالداً، فخالداً هنا مستثنى من بقية الطلاب، فوقعت ليس هنا موقع إلا في إفادة معنى الاستثناء، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إحلال ليس محل إلا عند استعمالها في الاستثناء يترتب عليه أن دلالتها على النفي أو الإثبات يأخذ حكم إلا في الاستثناء، من حيث أن الاستثناء من النفي إثبات والاستثناء من الإثبات نفي (1).
- و على هذا الأساس إذا كان الكلام المتقدم على ليس منفياً يكون الكلام الذي بعدها مثبتاً، بمعنى: أنها في هذه الحالة تفيد ثبوت خبرها لاسمها مع إفادتها استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها، أما إذا كان الكلام المتقدم على ليس مثبتاً فإنها في هذه الحالة تفيد نفي خبرها عن اسمها (2)، وبهذا يتضح لنا أن معنى ليس عند استعمالها في الاستثناء يختلف بحسب الكلام الذي قبلها من حيث الإثبات أو النفي.
- 2- عند دخول همزة الاستفهام على (ليس): فدخل همزة الاستفهام على ليس يجعلها مع هذه الهمزة تفيد الإثبات وليس النفي، بمعنى أنه في هذه الحالة تفيد إثبات خبرها لاسمها واتصافه به، فالاستفهام هنا يسمى استفهام تقرير يفيد الإثبات والتأكيد (3) فهمة الاستفهام تسلب من ليس معنى النفي وتفيد التقرير، فدخلها على ليس يصير معنى الكلام موجباً، وقد ورد دخول همزة الاستفهام على ليس كثيراً في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (الزمر: 35) ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ (القيامة: 39) ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ (التين: 8) فواضح في هذه الآيات أن دخول همزة الاستفهام على (ليس) جعلها تدل على إثبات خبرها لاسمها وتأكيد، وهذا المعنى هو مخالف لما كانت تدل عليه قبل دخول همزة الاستفهام عليها.
- 3- عند اقتران خبرها ب(إلا): كقواك: (ليس زيداً إلا قائم) فدخل (إلا) على الخبر قلب المعنى، وأصبح المفهوم من الجملة هو ثبوت القيام لزيد بدلاً من نفيه عنه؛ لأن خبرها انتقض بإلا (4) وأصبحت ليس هنا تفيد إثبات الخبر وتأكيد، وليس نفيه؛ لأن دخول إلا على الخبر سلب من ليس دلالتها على النفي، وقد ذكر الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب: أنه يجوز اقتران خبر ليس بإلا إذا قصدت الإثبات (5).

المطلب الثالث: حقيقة (ليس) من حيث الفعلية والحرفية

- ذهب النحاة في هذه المسألة إلى فريقين: الفريق الأول: ذهب للقول بأن (ليس) فعل وليست حرفاً، وهو مذهب الجمهور (6) وعلى رأسهم سيبويه، وقد نص على ذلك في مواضع كثيرة من كتابه منها على سبيل المثال قوله: "وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا" (7).
- الفريق الثاني: ذهب للقول بأن ليس حرف وليست فعلاً، وهو مذهب بعض النحاة وعلى رأسهم أبو علي الفارسي (8) قال ابن هشام في كتابه المغني: "وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحلييات، وابن شقير وجماعة والصواب الأول" (9).
- وقد أشار سيبويه إلى هذا الرأي في كتابه في باب (حروف أجريت مجري الاستفهام) على أن هناك من العرب من يجعل (ليس) حرفاً نافية (ك-ما) ولكنه قليل (10) ولقد استدلت كل فريق بالعديد من الحجج تؤيد ما ذهب إليه وسنذكرها على النحو الآتي:
- أولاً: الأداة والحجج التي ساقها جمهور النحاة على فعلية (ليس): تتمثل هذه الحجج في الآتي:
- 1- اتصالها بتاء التانيث الساكنة (11) فتقول: ليست هنداً قائمة كما نقول: قامت هند، فاتصال تاء التانيث بالكلمة دليل على فعليتها، فهذه العلامة تثبت مع المؤنث، وتسقط مع المذكر، فتقول: ليس محمد قاً ثماً، وليست فاطمة قائمة

(1) ينظر: الهمع: 270/3.

(2) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: 46، وكتاب معاني الأدوات والحروف: 374.

(3) ينظر الأصول: 90/1، قال أبو علي الفارسي: "وليس كلمة مستعملة في النفي، فإذا دخلت عليها همزة الاستفهام للتقرير كقوله تعالى: "ليس الله بكاف عبده" صار إيجاباً" الحلييات: 266.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 381، والأزهية: 195، 196.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 195/4.

(6) ينظر الجني الداني: 493 وارتشاف الضرب 1146/3 وشرح جمل الزجاجي 363 /1، وشرح بن عقيل 210/1.

(7) الكتاب: 322/2.

(8) ينظر: مسائل الحلييات لأبي علي الفارسي: من 219 - 224.

(9) ينظر: مغني اللبيب: 307، 308.

(10) ينظر: الكتاب 147/1.

(11) ينظر: رصف المياني: 368، ومغني اللبيب 308، والإنصاف 162/1.

- كما تقول: قام محمد وقامت فاطمة ، أما الحرف فإنه تلحقه علامة التأنيث مع المؤنث والمذكر على حد سواء نحو : قام زيدٌ ثمهُ عمرو ثمهُ هند⁽¹⁾
- 2- اتصال ضمائر الرفع بها : فهو دليل علي فعليتها فنقول : لست ، لستما ، لسننا ، وليسا ، ليسوا، لسنن ، لسنن ، كما تقول: كتبت ، كتبتما ، كتبتنا ، كتبتا ، كتبتوا ، كتبتن ، كتبتن ... وهكذا⁽²⁾
- 3- قولهم : أن (ليس) وإن كانت لا تتصرف إلا أنها تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفية ، والأصل في العمل يكون للأفعال⁽³⁾ كما أن عدم تصرفها لا ينفي عنها صفة الفعلية ، لأنه قد وجد غيرها من الأفعال على هذه الصورة مثل :نعم وبئس وفعل التعجب ، فهي لا مصدر لها ولا تتصرف ومع ذلك فهي أفعال لقيام الدليل على ذلك⁽⁴⁾
- 4- قولهم : أن ليس ، قد يأتي اسمها ضمير الشأن أو القصة ، وبالتالي فإن استكان الضمير في (ليس) دليل على فعليتها ، لأن الحرف لا يستكن فيه الضمير⁽⁵⁾ وكثير من الشواهد يكون فيها اسم (ليس) ضمير الشأن أو القصة ، من ذلك قول الشاعر:

هَي الشِّقَاءُ إِذَا نِي لَوْظَفَرْتُ بِهَا وَ لَيْسَ مِنْهَا شِقَاءُ الدَّاءِ مَذْذُولٌ⁽⁶⁾

وقد علق سيبويه بعد إيراده هذا الشاهد بقوله : " والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً "⁽⁷⁾معني ذلك أنه جعل (ليس) فعلاً ناقصاً ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره :ليس الأمر أو الشأن ، وخبرها الجملة الاسمية بعدها ، و بهذا فإن ليس هنا تختلف عن (ما) في لغة الحجاز ؛ لأن (ما) لا يجوز أن يستكن فيها الضمير باعتبار أنها ليست فعلاً كما هو الحال في ليس⁽⁸⁾ .

ومن الحجج التي يمكن لنا إضافتها إلى ما ذهب إليه الجمهور ، وتدعم قولهم بفعلية ليس هي : أن بعض النحاة الذين ذهبوا إلى القول بحرفية ليس نجدهم في عدة مواضع في كتبهم يقولون بفعليتها ، ويصرحون بذلك فنلاحظ كأن هناك تردداً من هؤلاء في القطع بحرفيتها، وعلى رأس هؤلاء النحاة : أبو علي الفارسي والذي ذكر العديد من الحجج

والأدلة لإثبات أن ليس حرف⁽⁹⁾ نجده في كتابه الإيضاح يقول بفعليتها في العديد من المواضع من هذا الكتاب ، من ذلك على سبيل المثال في باب الاستثناء : حيث قسم أدوات الاستثناء إلى أفعال وحروف ، وقد ذكر ليس من ضمن الحروف ، ثم عقب بالقول: إن هذه الأدوات التي هي أفعالاً فيها إضمار لايجوز إظهاره ، والإضمار كما هو معروف لا يكون إلا مع الأفعال ، فهذا يدل دلالة واضحة وصريحة على أن أبا علي الفارسي يعتبر ليس فعلاً ، وليست حرفاً⁽¹⁰⁾ كذلك ابن السراج في كتابه الأصول ، حيث ذكرها من ضمن الأفعال غير المتصرفية⁽¹¹⁾ كما ذكرها في موضع آخر من هذا الكتاب وصرح بفعليتها مع ذكر الدليل ، حيث يقول: "فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست ، كما تقول: ضربتُ ولستما كضربتما ولسنا كضربنا..."⁽¹²⁾

وهنا نلاحظ أن ما نقله لنا النحاة عن ابن السراج قوله بحرفية (ليس) مخالفاً لما ذهب إليه في كتابه الأصول ، وهذا يدعونا إلى القول: بأنه لعل ابن السراج قد قال بحرفية ليس ثم تراجع عن هذا القول ، أو أن النحاة قد نقلوا لنا قوله بحرفية ليس من كتاب آخر لابن السراج غير هذا الكتاب .

ثانياً : الحجج التي ساقها الفاتلين بحرفية ليس :

- 1- أن الأصل في القول بحرفية (ليس) : هو النظر إلي الحد الذي وضعه العلماء لكل من الفعل والحرف وبالنظر إلي هذه التعريفات وجدوا أن (ليس) ينطبق عليها التعريف الذي وضعوه للحرف⁽¹³⁾

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 363/1 .
(2) ينظر: مغني اللبيب : 308 ، والأصول: 82/1 ، 83 ، وشرح جمل الزجاجي : 363/1 .
(3) ينظر : :الإنصاف 162/1 المسألة (18) وشرح التسهيل 353/1
(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 362/1 ، وشرح ابن عقيل : 118/2 ، 110/2
(5) ينظر : الكتاب : 147/1 ، وشرح الكتاب للسيرافي : 352/1
(6) البيت لهشام بن عتبة أخي ذو الرمة في الكتاب: 70/1 ، وفي الأزهية : 191 ، وفي شرح الكتاب للسيرافي : 352/1 وشرح شواهد المغني : 704/2 وبلا نسبة في رصف المباني : 370 ، وفي مغني اللبيب : 309 والمقتضب 101/4
(6)المقتضب : 101/4 .
(7) الكتاب : 147/1 ، 161/1
(8) ينظر: الكتاب 71/1 ، شرح الكتاب للسيرافي : 352/1 .
(9) ينظر : الحليبات : 219 - 224 .
(10) ينظر: الإيضاح: 178 .
(11) ينظر :الأصول لابن السراج : 76/1 .
(12) المرجع السابق : 82/1 ، 83 ، وينظر: مغني اللبيب : 293 .
(13) وذلك باعتبار أن ليس: لفظ يدل على معنى في غيره غير مقترن بزمن ، أما الفعل فهو لفظ يدل على معنى في غيره مقترن بزمن
ينظر: شرح ابن عقيل: 17/1 .

- مثلها مثل: من، ولا، وما، وما شابهها، ولا ينطبق عليها تعريف الفعل، كما أنها تدل على نفس المعنى الذي تدل عليه (ما) النافية ألا وهو: النفي في الحال⁽¹⁾
- 2- قولهم: أن (ليس) لا مصدر لها ولا تتصرف مثلها مثل الحرف في الجمود، فلا يأتي منها مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول كما في الأفعال، وهي بهذا الجمود تختلف عن غيرها من الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)⁽²⁾
- 3- قولهم: أن (ليس) ليست على وزن الأفعال؛ لأنها لو كانت فعلا لكان ينبغي أن يُرد إلى الأصل إذا اتصلت ببناء الفاعل، فيقال فيها: ليستُ بدلا من لستُ كما هو الحال في قولهم في (صَيِّدَ البعير)⁽³⁾: صَيِّدَ البعير، فلو أدخلت عليه تاء الفاعل فإنك ستقول: (صَيِّدْتُ) فردته إلى الأصل وهو الكسر، أما في ليس فلم يُرد إلى الأصل، فدل ذلك على أنه يغلب عليها الحرفية لا الفعلية⁽⁴⁾ كما أنها أشبهت (ليت) في أنها جاءت على وزنها في اللفظ، وفارقت أوزان الأفعال، فكما أن ليت لا تتصرف فكذلك ليس⁽⁵⁾
- 4- مجئ (ليس) عند اتصالها بياء المتكلم بدون نون الوقاية يعتبر مخالفا لجميع الأفعال⁽⁶⁾ من ذلك قول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ دَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي⁽⁷⁾

- فقد أسقط الشاعر نون الوقاية من ليس على الرغم من اتصالها بياء المتكلم، ومن ذلك: "بما حكى أن بعض العرب قيل له: فلان يتهددك، فقال: (علية رجلا ليسي) فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلا لوجب أن يأتي به كسائر الأفعال"⁽⁸⁾، وقد شبه أبو علي الفارسي حذفهم لنون الوقاية من (ليس) عند اتصالها بضمير المتكلم بحذفهم لها من (ليت) التي هي حرف⁽⁹⁾.
- 5- ومما يدل على أن (ليس) ليست فعلاً على الحقيقة ككان وأخواتها من الأفعال الناقصة: أن هذه الأفعال إنما صيغت لتدل على الماضي، أو الحاضر، أو الآتي، أما ليس فلم تكن دالة على قسم من هذه الأقسام على نحو ما تدل

عليه هذه الأفعال الناقصة، فدل ذلك على أنها ليست مثلها، وإذا لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفي الحال كدلالة (ما) التي لا أشكال في أنها حرف⁽¹⁰⁾.

- 6- استدل أيضا بما حكى عن العرب قولهم: (ليس الطيب إلا المسك) برفع الطيب والمسك جميعا، فقد ذهب بعض النحاة⁽¹¹⁾ إلى أن ليس هنا: مهملة لا عمل لها فيما بعدها، وإنما هي حرف يفيد النفي بمعنى (ما) النافية فكأنه قيل: ما الطيب إلا المسك، وإهمالها هنا بسبب دخول إلا على الخبر، مما أدى إلى انتقاص خبرها بإلا، وإهمال (ليس) عند انتقاص خبرها بإلا هو مذهب بني تميم، قال ابن هشام في كتاب المعنى:
- "إن رفع المسك في قولهم: ليس الطيب إلا المسك لغة بني تميم، فإن بني تميم يرفعونه حملا لها على (ما) في الإهمال عند انتقاص النفي، كما حمل أهل الحجاز (ما) على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها"⁽¹²⁾.
- 7- دخول (ليس) على الجملة الفعلية: فقد ذهب بعض النحاة إلى اعتبار ليس حرفا نافيا بمعنى (ما) أو (لا) عند دخولها على الجملة الفعلية⁽¹³⁾ واستشهدوا بقول الشاعر:
- تَهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ⁽¹⁴⁾.

(1) ينظر: رصف المباني: 368، 369 شرح جمل الزجاجي: 368/1 والإنصاف: 161/1 المسألة (18) ومنحة الجليل على شرح ابن عقيل: 210/1.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 362/1، والإنصاف: 161/1.

(3) أي: أصابه الصيد "والصَيِّدُ داء يصيب الإبل في رؤوسها فتسيل أنوفها وترفع برؤوسها ولا تقدر أن تلوي معه أعناقها" لسان العرب مادة صيد: 499/2.

(4) ينظر: الإنصاف: 161/1، وشرح جمل الزجاجي: 369/1.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 369/1.

(6) ينظر: الحلييات: 222، وشرح جمل الزجاجي: 362/1.

(7) هذا البيت منسوب لرؤبة بن العجاج في الخزاعة: 324/5، وفي شرح التسهيل: 155/136/1 والمقاصد النحوية: 191/1، وشرح التصريح: 110/1، ولسان العرب مادة ليس: 421/3، وتاج العروس مادة طيس: 183/4؛ ومنسوب لأبي بكر بن دريد في شرح الكتاب للسيرة في: 119، وبلا نسبة في شرح المفصل: 195/3، وشرح ابن عقيل: 90/1 والهمع: 223/1.

(8) الأنصاف في مسائل الخلاف: 161/1.

(9) ينظر: الحلييات: 222، 223.

(10) ينظر: المصدر السابق: 222.

(11) من هؤلاء النحاة: الهروي في كتابه الأزهية: 195، 196.

(12) مغني اللبيب: 308، ومن النحاة الذين نقلوا لنا أن الإهمال في هذه المسألة لغة بني تميم غير ابن هشام: السيوطي في الهمع: 80/2، وابن مالك في شرح التسهيل: 379/1.

(13) ينظر: رصف المباني: 369، والجني الداني: 494.

(14) البيت منسوب للناطقة في ديوانه: 184، والرواية في الديوان: (يهدي) وبلا نسبة في الجني الداني: 494، و رصف المباني: 369 وارتشاف الضرب: 1516/3.

فقلوه: (ليس يَعْصُمُها) بمعنى: ما يعصمها أو لا يعصمها ، وقد علق المالقي في كتابه رصف المباني على هذا البيت بقوله: "في هذا البيت لا توجد منازعة في حرفية ليس، إذ لاخاصية من خواص الأفعال فيها فليس هنا لمجرد النفي خاصة كما ولا" (1).

وقد أشار سيبويه في كتابه إلى هذا الرأي الذي ذهب إليه بعض النحاة حيث قال: "وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل ك(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله مثله، وليس قالها زيد" (2) ومن خلال استعراضنا لما قاله النحاة في حقيقة ليس من حيث الفعلية والحرفية، نجد أن لكل فريق أدلته وحججه التي استند عليها في هذه القضية حتى أنه يصعب على الباحث تغليب أحد الرأيين على الآخر؛ باعتبار أن لكل فريق حججه التي تكاد تكون مساوية لحجج الآخر.

ولقد ذهب المرادي في كتابه رصف المباني إلي موقف وسط بين هذين الرأيين، فهو يري أن (ليس) ليست فعلا خالصا، كما أنها ليست حرفا خالصا، وإنما هي: قد تكون فعلا، كما أنها قد تكون حرفا، فإن جاءت في الكلام وفيها علامة من علامات الأفعال المعروفة تعتبر فعلا، وإذا جاءت خالية من أي علامة من علامات الأفعال، وكانت تؤدي معنى الحرف نعتبرها حرفا، ك(ما) النافية وغيرها من حروف النفي، كما هو الحال عند دخولها على الجملة الفعلية، واستشهد ببيت النابغة السابق في قوله (ليس يعصمها) فذكر أن ليس هنا حرف بمعنى (ما) ولا توجد بها أي خاصية من خواص الأفعال (3). ولقد ذهب بعض النحاة إلي مذهب قريب من هذا التوجيه الذي ذكره المالقي: حيث أجاز بعض النحاة اعتبار ليس حرفاً عند دخولها على الجملة الفعلية (4) ومنهم من أجاز اعتبارها حرفا عند انتقاض خبرها بإلا (5)، بل أن الهروي في الأزهية ذهب إلي القول: بأنه يجب إهمالها واعتبارها حرفاً بمعنى (ما) عند انتقاض خبرها بإلا (6).

وأري أن ما ذهب إليه المالقي في هذه المسألة هو الأقرب للصواب؛ وذلك لسهولته وبعده عن التعقيد، وعدم اللجوء إلي تقدير المحذوف إلا عند الحاجة إليه أو الضرورة، كما أن ما ذهب إليه جمهور النحاة من اعتبار (ليس) فعلا في كل الأحوال له وجهته؛ لما فيه من مراعاة الأصل في (ليس) وهو الفعلية، ولهذا فإن تأييدي لما ذهب إليه المالقي هو من باب الترجيح فقط، والذي يدعونا إلي هذا القول بالإضافة إلي أن لكل فريق حجته عدم تأثر المعنى في الحالتين سواء اعتبرنا (ليس) حرفاً أم فعلاً، فالمعنى واحد.

وبناء على ما ذهب إليه القائلون بفعلية ليس، وما ذهب إليه القائلون بحرفيتها، وما ذهب إليه المالقي الذي حاول أن يجمع بين كلا الطرفين فإنه يمكن لنا أن نخلص إلى الآتي:

- 1- ترجيح قول المالقي في حقيقة (ليس) فهي ليست فعلاً خالصاً، كما أنها ليست حرفاً خالصاً.
- 2- أن القول بفعلية ليس هو الأصل والكثير الغالب، ويدل على ذلك كثير من الشواهد في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف، وفي كلام العرب شعراً ونثراً.
- 3- يجوز أن تخرج (ليس) على هذا الأصل وتكون حرفا بمعنى (ما) إذا كانت خالية من أي علامة من علامات الفعل، وتؤدي معنى الحرف وهذا قليل ويمكن لنا حصره في حالتين:

الأولى: عند دخولها على الجملة الفعلية كما في قول العرب: (ليس خلق الله مثله)

الثانية: عند انتقاض خبرها بإلا كما في قولهم: (ليس الطيب إلا المسك).

المبحث الثاني: استعمال (ليس) كأداة استثناء

المطلب الأول: بيان معنى الاستثناء بليس من خلال الأمثلة وذكر الشواهد الدالة على ذلك

قال الشيخ أبو علي: "ما جاء من الأفعال فيه معنى الاستثناء فقولهم: لا يكون، وليس، وعدا، وخلا، فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار اسم لا يستعمل إظهاره وذلك قولهم: أتاني القوم لا يكون عمراً، وأتوني ليس زيدا، تقديره: لا يكون بعضهم عمراً، وليس بعضهم زيدا، وكذا خلا، وعدا" (7).

نفهم من كلامه: أن (ليس) من ضمن الأفعال التي تستعمل كأداة استثناء، وذلك عندما تؤدي معنى (إلا) الاستثنائية، فعندما تقول مثلا: (أتاني القوم ليس زيدا) فالتقدير: أتاني القوم ليس بعضهم زيدا، فهنا (ليس) حلت محل (إلا) وأدت معناها، ولهذا حصل معنى الاستثناء؛ لأنك إذا نفيت أن يكون زيدا بعضهم فقد أخرجته من جملتهم، فهذا صريح الاستثناء.

وعند استعمال (ليس) كأداة استثناء فإن اسمها يكون ضميراً مستتراً واجب الاستتار، ولا يجوز إظهاره (8).

(1) رصف المباني: 369، وينظر: الجني الداني: 494.

(2) الكتاب: 147/1.

(3) ينظر: رصف المباني: 368، 369.

(4) من هؤلاء النحاة: الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني: 358/1، والهروي في الأزهية: 195، 196 وابن حيان في ارتشاف الضرب: 1516/3.

(5) من هؤلاء النحاة: ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي 1/ 381.

(6) ينظر: الأزهية: 195.

(7) الإيضاح لأبي علي الفارسي: 178.

(8) ينظر: المقصد في شرح رسالة الإيضاح: 2/ 25، النحو الوافي: 354/2، والاستغناء في الاستثناء: 46.

وعندما تقول مثلاً : نجح الطلاب ليس خالداً ، كان المعني قريباً من قولك : نجح الطلاب وليس خالد ، فواضح في هذا المثال : أنك أثبت النجاح للطلاب ، ونقيته عن خالد ، فكأن (ليس) هنا رد عن كلام سابق ، ونفي لما تصوره المخاطب كأن قائل قال : (نجح خالد لا الطلاب) فقول له : نجح الطلاب ليس خالد ثم تضمنت معنى الاستثناء غير أنها تحمل معنى النفي ، فهي إذن للنفي في الأصل ، وقد تضمنت معنى الاستثناء⁽¹⁾

وبهذه المناسبة فإنه يجدر بنا ذكر الرواية التي نقلها لنا ابن هشام وغيره من النحاة ، وهي رواية مشهورة في العديد من كتب النحو والتراجم⁽²⁾ وهذه الرواية تدل على استعمال ليس كأداة استثناء ، وقالوا عنها : أنها كانت سبباً في تعلم سيبويه النحو واهتمامه به ، فقد ذكرها لنا ابن هشام في كتابه المغني عند الحديث على استعمال ليس في الاستثناء حيث يقول : " وهذه المسألة كانت سبباً في قراءة سيبويه النحو وذلك أنه جاء إلي حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملي منه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : "لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لأَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أبا الدرداء" (3) . فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لحننت يا سيبويه ، إنما هذا استثناء ، فقال سيبويه : والله لا طلبن علماً لا يلحنني معه أحد ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره "

فالشاهد هنا في هذا الحديث قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ " ليس أبا الدرداء " باعتبار أن ليس أداة استثناء حلت محل إلا ، وأباً : مستثنى بليس منصوب واجب النصب ، وقد أخطأ سيبويه في قوله : (أبو الدرداء) معتقداً أنه اسم ليس واجب الرفع دون أن يعلم أن ليس هنا جاءت للاستثناء .

وإلي جانب هذه الرواية فقد وردت العديد من الأحاديث التي تدل على استعمال (ليس) كأداة استثناء من ذلك :
1- حديث قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ وَسَأَحْدِثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ : أَمَا السِّنُّ فَعَظْمٌ ، وَأَمَا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبَشَةِ " (4) فليس هنا بمنزلة إلا .

2- حديث قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ" (5)
أي : ليس بعض خلقه الخيانة والكذب ، فكأنه قيل : إلا الخيانة والكذب ، فليس هنا بمعنى إلا .
3- حديث قول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ أَخْطَأَ أَوْ هَمَّ بِخَطِيئَةٍ لَيْسَ يَخْبِي بِنُ زَكَرِيَّا " (6)
أي ليس أحدهم يخبي بن زكريا ، والذي يؤيد أن ليس هنا بمعنى (إلا) رواية ابن عباس (إلا يَخْبِي بِنُ زَكَرِيَّا) (7) ومن الشواهد التي ذكرها النحاة على الاستثناء بليس قول عمر بن ربيعة :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلُ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبَا
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْشَى رَقِيْبَا (8)

فالشاهد هنا قوله : (ليس إِيَّايَ) حيث استعمل الشاعر ليس ؛ لأداء معنى الاستثناء ، وقد حلت هنا محل إلا .

المطلب الثاني : شروط الاستثناء (ليس)

لقد ذكر لنا النحاة أن (ليس) لم توضع في الأصل للاستثناء ، وإنما استعمال ليس كأداة استثناء محمول على معنى (إلا) لما فيها من معنى النفي على الرغم من اختلافها مع إلا في الأصل⁽⁹⁾ ولهذا فإن هذا الفعل يؤدي معنى (إلا) في بعض حالاتها ، وليس في جميعها ، وهذا أمر طبيعي ومنطقي ؛ باعتبار أن ليس تعتبر فرع عن إلا في

(1) ينظر : شرح التسهيل : 267/2 ، و معاني النحو : 236/2 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 308 ، و شرح اللمع " 150/1 ، والجامع الصغير في علم النحو : 184 ، 185 وكتاب نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : 66 ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي : 35 ، ومجالس العلماء : 69 وإنباه الرواة على أنباه النحاة : 350/2 ، وبغية الوعاة : 548/1 .

(3) هذه الرواية لم أعر عليها في كتب الحديث على الرغم من تداولها في كتب النحو ، وإنما أخرجها الخطيب في الجامع (الجامع للخطيب البغدادي : 274/6 بعنوان (اتباع المستملي لفظ المحدث) رقم الحديث : (1212) ، كما وردت في ترجمة سيبويه في انباه الرواة : 350/2 .

(4) أخرج البخاري في صحيحه : 686 ، كتاب الشركة ، باب قسمة الغنم ، رقم الحديث : (2488) وأخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الأضاحي ، رقم الحديث : (1114) وأخرجه أحمد في مسنده : 563/3 رقم الحديث : (15812) .

(5) رواه البيهقي في شعب الإيمان : 1735/4 الباب (34) رقم الحديث : (4811) .
(6) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ، كتاب الفضائل : 349/6 ، رقم الحديث : 31898 ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الشهادات : 186/10 ، وورد أيضاً في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير : (285/4) باب اللام مع الياء .

(7) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ، كتاب الفضائل : 349/6 ، رقم الحديث : 31900 ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الشهادات : 186/10 ، وورد أيضاً في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير : (285/4) باب اللام مع الياء .

(8) هذان البيتان لعمر بن ربيعة في ديوانه : 67 ، والرواية في الديوان ثلاثة أبيات على النحو الآتي :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلُ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبَا
مُفْمِرٌ غَيِّبَ عَنَّا مَنْ أَرَدْنَا أَنْ يَغِيْبَا
لَيْسَ إِلَّايَ وَإِيَّا هَا وَلَا نَحْشَى رَقِيْبَا

وفي شرح الكتاب للسيرافي : 114/3 ، 118 والدرر اللوامع : 105/1 ، ومنسوب لعمر بن ربيعة أو العرجي في الخزانة : 322 ، وبلا نسبة في الكتاب : 352/2 ، والمقتضب : 98/3 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 32/3 ، 194 ، والأصول : 118 ، 289/2 ، وتفسير المسائل المشكلة : 385 ، 386 .

(9) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : 292/2 ، والاستغناء في الاستثناء : 46 .

الاستثناء⁽¹⁾ وباعتبار أنها أداة فرعية فقد اشترط النحاة شروطاً لابد من توافرها لاستعمال (ليس) كأداة استثناء تتمثل هذه الشروط في الآتي :

- 1- أن يتقدمها كلام فيه معنى العموم⁽²⁾: هذا الشرط لابد منه لكي تؤدي (ليس) معنى إلا؛ لأنه لو ذكرت الجملة مبدوءة ب(ليس) من غير كلام قبلها كان تقول: (ليس زيداً قائماً) لم يدخله معنى الاستثناء، لأن ليس هنا خالفت معنى إلا في الاستعمال من حيث إنه يجب أن يتقدمها كلام فيه معنى العموم؛ وعندما تستعمل ليس كأداة استثناء فإن الكلام الذي يتقدمها وفيه معنى العموم: إما أن يكون موجباً، وإما أن يكون سالباً، فإذا كان موجباً كان ما بعدها على معنى النفي، مثل قولك: (نجح الطلاب ليس خالداً) فقد أثبتت النجاح لجميع الطلاب ونفيته عن خالد، وإذا كان الكلام المتقدم منفيماً كان ما بعدها على معنى الإيجاب، مثل قولك: ما نجح الطلاب ليس خالداً، فقد نفيت النجاح عن الطلاب وأثبتته لخالد، ومن هنا ناسبت ليس (إلا) وجرت مجراها⁽³⁾.
 - 2- أن يكون الكلام الذي تقدمها تاماً⁽⁴⁾: ومعنى أن يكون الكلام تاماً: هو الذي يذكر فيه المستثنى منه، وهذا الكلام التام قد يكون موجباً، مثل قولك: حضر الطلاب ليس محمداً، وقد يكون غير موجب مثل قولك: ما حضر الطلاب ليس محمداً، فهنا الكلام غير موجب؛ لأنه سبقه نفي.
- أما إذا كان الكلام غير تام بأن كان ناقصاً، وهو ما يسمي بالاستثناء المفرغ: (وهو ما حذف فيه المستثنى منه) فلا تستعمل (ليس) في هذا النوع من الاستثناء⁽⁵⁾.
- وبناء على هذا الشرط فإن استعمال ليس كأداة استثناء وإحلالها محل (إلا) يكون في حالتين فقط من حالات إلا في الاستثناء وهما:

- أ- عندما يكون الكلام تاماً موجباً، فتقول: نجح الطلاب ليس محمداً، كما تقول: نجح الطلاب إلا محمداً
 - ب- عندما يكون الكلام تاماً منفيماً، فتقول: ما نجح الطلاب ليس محمداً، كما تقول: ما نجح الطلاب إلا محمداً⁽⁶⁾
- ففي هاتين الحالتين نلاحظ أن ليس قد حلت محل إلا وأدت معناها ولا يوجد أي لبس، أما إذا كان الاستثناء مفرغاً فلا يجوز فيه إحلال ليس محل (إلا) وبناء على ذلك، فلا يجوز لك أن تقول: ما حضر ليس محمداً، ويجوز لك أن تقول: ما حضر إلا محمداً⁽⁷⁾.

والعلة من عدم جواز استعمال (ليس) في الاستثناء المفرغ: أن هذا الاستعمال يؤدي إلي الوقوع في اللبس، وعدم فهم المعنى كما هو واضح في المثال السابق.

- 3- أن يكون الاستثناء متصلاً: معنى ذلك هو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، كما مر في الأمثلة السابقة، وكقولك: حضر الطلاب ليس خالداً، فالمستثنى (خالداً) هو فرد من أفراد المستثنى منه (الطلاب) وبناء على هذا الشرط فإنه لا تستعمل ليس في الاستثناء المنقطع⁽⁸⁾: (وهو الذي لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه) فلا يجوز أن تقول: حضر الطلاب ليس كتبهم، ويجوز ذلك مع إلا، فتقول: حضر الطلاب إلا كتبهم.

المطلب الثالث: الأحكام النحوية المتعلقة بالاستثناء ب(ليس)

عند استعمال ليس كأداة استثناء فإنه يترتب على هذا الاستعمال العديد من الأحكام النحوية وهي تختلف في أغلبها عن الأحكام المتعلقة ب(ليس) عند استعمالها في غير الاستثناء، فهي أحكام خاصة باستعمالها في الاستثناء وهذه الأحكام منها ما يتعلق بـ (ليس) ومنها ما يتعلق باسمها، ومنها ما يتعلق بالمستثنى بها الذي هو خبرها، وسوف أقوم بذكر هذه الأحكام على النحو الآتي:

أولاً: الأحكام النحوية المتعلقة بليس: تتمثل هذه الأحكام في الآتي:

- 1- لزوم (ليس) صيغة واحدة: بمعنى أن ليس تلزم لفظاً واحداً وهو: (الأفراد والتذكير) فيكون لفظها مفرداً مذكراً، فلا يثنى ولا يجمع، ولا تلحقها علامة تأنيث، وعلة لزوم (ليس) صيغة واحدة (الأفراد والتذكير) تتمثل في: أن (ليس) لما استعملت في الاستثناء فإنها قامت مقام (إلا) في أداة الاستثناء، وبما إن إلا لا يُغير لفظه فكذلك ما قام مقامه، وليدلوا على أنه قام مقامه⁽⁹⁾، ومن ناحية أخرى فإن (إلا) حرف، والحرف لا تلحقه علامة تنبيه ولا جمع ولا تأنيث؛ لأنه لا يتصرف كذلك فإن (ليس) لا يتصرف فوجب أن لا تلحقها علامة تأنيث، ولا تنبيه ولا جمع؛ لأن لحاق هذه العلامات بها هو نوع من التصرف⁽¹⁰⁾ وبناء على ذلك فإنه يجب أن تلزم ليس الأفراد والتذكير

(1) ينظر: شرح اللمع: 150/1.

(2) ينظر: معاني الأدوات والحروف لابن قيم الجوزية: 374.

(3) ينظر المرجع السابق: 37/4، والاستغناء في الاستثناء: 46، 47، والهمع: 270/3.

(4) ينظر الهمع: 233/1، والنحو الوافي: 354/2.

(5) ينظر الهمع: 233/1، وشرح جمل الزجاجي: 394/2.

(6) قال ابن يعيش: "وكذلك الاستثناء بليس ولا يكون، لا يكون المستثنى بهما إلا منصوباً، منفيماً كان المستثنى منه أو موجباً" شرح المفصل: 190/2.

(7) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 202/2، وشرح الكتاب للسيرافي: 96/3.

(8) ينظر حاشية الصبان: 239/2، قال عباس حسن في كتابه النحو الوافي: 319/2 "لا يجوز في الاستثناء المنقطع أن تكون أداته فعلاً، لأن هذه الأداة لا تستخدم إلا في التام المتصل".

(9) ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري: 121، والاستغناء في الاستثناء: 54.

(10) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 192/2، وشرح للكتاب للسيرافي: 97/3، والاستغناء في الاستثناء: 55.

عند استعمالها في الاستثناء، فتقول: قام القوم ليس محمداً، وقام القوم ليس المحمدين، وقام القوم ليس المحمدين، وتقول أيضاً: قامت النساء ليس هنداً، وقامت النساء ليس الهندين، وقامت النساء ليس الهندات، فإذا وصلتها بعلامة تأنيث أو تنثية أو جمع أصبحت (ليس) في موضع الصفة، وخرجت عن الاستثناء، وذلك مثل قولك: أنتني امرأة ليست هنداً، فموضع ليس هنا الرفع علي أنه وصف لامرأة، كذلك في حال النصب والجر، فتقول: رأيت امرأة ليست هنداً، فليس هنا في موضع نصب وصف لامرأة، وتقول مررت بامرأة ليست هنداً فليس هنا في موضع جر وصف لامرأة، وما قلناه على ليس في حال لاحقها علامة التأنيث هو نفسه يقال في حال إلحاقها بعلامة التنثية والجمع، فإذا قلت نجح الطلاب ليسوا المحمدين، فليس هنا في موضع رفع صفة للطلاب، وخرجت عن الاستثناء، وأصبحت مجرد فعل ناقص مثلها مثل كان وأخواتها⁽¹⁾ والعلة في اعتبار ليس في موضع الصفة عند اتصالها بعلامة التأنيث أو التنثية أو الجمع هي: كون الصفة نفس الموصوف، ولا يجوز أن يستثنى الشيء من نفسه، وإنما يستثنى البعض من الكل⁽²⁾.

- 2- لا يجوز اقتران (ليس) بالواو في الاستثناء: من الأحكام الخاصة بـ (ليس) عند الاستثناء بها عدم جواز اقترانها بالواو، وعلة ذلك: هي أن ليس في الاستثناء تنوب مناب إلا وتحل محلها في أداء معناها، فبالتالي تأخذ حكمها، فكما أن الواو لا تدخل على إلا، فكذلك (ليس) فكما أنك لا تقول: حضر الطلاب وإلا خالداً، كذلك لا يجوز أن تقول: حضر الطلاب وليس خالداً⁽³⁾ قال ابن السراج: "ولا ينسق على حروف الاستثناء (بلا) لا تقول: قام القوم ليس زيداً ولا عمراً، والنفي في جميع العربية ينسق عليه بـ(لا) إلا في الاستثناء"⁽⁴⁾.
- 3- لا يجوز العطف عليها بـ(ولا): بمعنى لا يجوز العطف على جملة (ليس) في الاستثناء بالواو، ولا، فلا يجوز مثلاً أن تقول: أكرمت القوم ليس محمداً ولا خالداً، وعلة ذلك: هي أن العطف (بالواو ولا) لا يكون إلا بعد لنفي، فلما أقيمت هنا ليس مقام إلا عُبِّرَ عن أصلها في النفي فلم يجز العطف عليها بالواو ولا⁽⁵⁾.
- 4- موقع جملة ليس من الإعراب: عند الاستثناء بالأدوات الفعلية والتي من ضمنها (ليس) يتكون الاستثناء من جملتين الجملة الأولى المتمثلة في الكلام الذي سبق الأداة، والجملة الثانية المتمثلة في الأداة وما بعدها والسؤال هنا: ماهو موقع جملة ليس عند استعمالها في الاستثناء؟ والجواب: لقد ذكر لنا النحاة وجهين من الإعراب في جملة ليس عند الاستثناء:

الوجه الأول: أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما تكون جملة مستأنفة، بمعنى: أن هذه الجملة تتضمن كلاماً مستأنفاً خصص به العموم في الكلام الذي يسبق الأداة، وفي هذا التوجيه لا توجد علاقة بين جملة ليس وما قبلها من ناحية الإعراب، أما من الناحية المعنوية فيبينها ارتباط واضح من حيث المعنى، وهذا رأي جمهور البصريين، وذلك لأنك عندما تقول: جاء القوم ليس زيداً ف (ليس زيداً) هنا وقعت موقع (إلا زيداً) التي لا محل لها من الإعراب مع تعلقه مع ما قبله في المعنى⁽⁶⁾.

الوجه الثاني: أن تكون في موضع نصب على الحال⁽⁷⁾ فعندما تقول: جاءني القوم ليس زيداً، فتقديره: جاءني القوم وليس بعضهم زيداً، فهو مثل قولك: جاءني زيد وليس معه عمرو، وفي هذا التوجيه تكون الجملتان كلاماً واحداً ويترتب على ذلك أن يكون لجملة (ليس) علاقة إعرابية بالجملة التي قبلها باعتبار أنها في محل نصب على الحال، ويكون التقدير في المثال السابق علي هذا التوجيه: جاءني القوم خالين من زيد، وبهذا تكون جملة ليس مرتبطة بالجملة التي قبلها من الناحية الإعرابية والمعنوية⁽⁸⁾.

ثانياً: الأحكام المتعلقة باسم ليس في الاستثناء:

- 1- أنه يكون دائماً ضميراً مستتراً واجب الاستتار⁽⁹⁾ والسؤال هنا لماذا كان ضميراً مستتراً؟ وعلام يعود هذا الضمير؟ الجواب: إنما التزمت العرب في اسم (ليس) الإضمار؛ لوقوع ليس موقع إلا، وباعتبار أن (إلا) لا يقع بعدها اسمان مستثنيان فكذلك الحال يكون إذا حلت ليس محلها⁽¹⁰⁾، وذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن ليس حذف اسمها في الاستثناء؛ لوقوعها موقع (إلا)، ولأن إظهار اسمها يؤدي إلي الفصل بينها وبين المستثنى فيجهل

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 192/2، وشرح الكتاب للسيرافي: 97/3، والنحو الوافي: 359/2.

(2) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: 31.

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 192/2، وشرح الكتاب للسيرافي: 97/3، والاستغناء في الاستثناء: 33، وأسرار العربية: 121.

(4) الأصول: 1/305.

(5) ينظر أسرار العربية: 121، وارتشاف الضرب: 1583/3، والاستغناء في الاستثناء: 66، والأصول: 1/276.

(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 192/2، وشرح التصريح على التوضيح: 363/1، والنحو الوافي: 354/2، وشرح الكتاب للسيرافي: 96/3.

(7) ولا يلزم اقترانها بقدر المشروطة في الجملة الماضية الواقعة حالا، لأن هذا الشرط مقصور على الجملة الحالية التي أفعالها منصرفة أما التي أفعالها جامدة فهي مستثناة ينظر: حاشية الصبان على شرح الأسموني: 241/2، وشرح التصريح على التوضيح: 363/1.

(8) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 192/2، وشرح التصريح على التوضيح: 684/2، وشرح الكتاب للسيرافي: 97/3.

(9) ينظر الكتاب: 347/2، قال السيوطي في كتابه الهمع: 215/1: "اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيها مضمّر لازم الإضمار".

(10) ينظر: الهمع: 215/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 191/2، والاستغناء في الاستثناء: 31.

قصد الاستثناء⁽¹⁾ وقالوا أيضا : أنهم التزموا الإضمار في ليس حتى لا يكون الفرع أوسع من أصله ، وذلك باعتبار أن ليس في الاستثناء تعتبر فرع من (إلا) التي هي أم الباب⁽²⁾ ، أما عودة هذا الضمير المستتر فقد ذهب النحاة في ذلك إلى ثلاثة أقوال :

القول الأول: أنه يعود على البعض من الكل المفهوم من الكلام السابق يرشد إليه السياق ويدل عليه الكلام ضمنا⁽³⁾ فعندما نقول : حضر الطلاب ليس خالداً ، فاسم ليس هنا ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه ، فتقدير الكلام : ليس بعضهم ، أو أحدهم خالداً ، وهذا القول هو أشهر الأقوال وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين⁽⁴⁾ .

القول الثاني: أنه يعود على الوصف المأخوذ من الفعل السابق العامل في المستثنى منه⁽⁵⁾ وهذا الوصف قد يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فعندما نقول : (حضر الطلاب ليس خالداً) فتقدير الكلام : حضر الطلاب ليس هو (أي الحاضر خالداً) وعندما نقول : أكرمت القوم ليس محمداً ، فتقدير الكلام : أكرمت القوم ليس هو (أي المكرم محمداً) ، فالحاضر في المثال الأول: اسم فاعل مفهوم من حضر السابق ، والمكرم في المثال الثاني: اسم مفعول فهم من أكرمت السابق⁽⁶⁾ .

القول الثالث : أنه يعود على مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه ، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا القول (حضر الطلاب ليس هو أي : الحضور) حضور خالد وهذا القول منسوب للكوفيين⁽⁷⁾ وقد ضعّف الجمهور القولين الأخيرين ، وذلك ؛ لأن الكلام قد لا يكون مشتقاً على فعل نحو قولك : القوم أختوك ليس زيداً⁽⁸⁾ ،

كما ضعّف السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه القول الثالث المنسوب للكوفيين حيث قال "والذي قدره البصريون أولى لأنه أقل إضماراً ؛ لأن الكوفيين أضمروا مضافاً إلي المستثنى محذوفاً ، وليس ذلك في تقدير البصريين"⁽⁹⁾ .

2- أن هذا الضمير المستتر يكون دائماً مفرداً مذكراً في جميع الأحوال⁽¹⁰⁾

وذلك باعتبار أن الضمير المستتر الذي هو اسم ليس يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق ، والبعض مفرداً مذكراً ، فذلك الضمير العائد عليه لا بد أن يتفق معه في الإفراد والتذكير ، فعند قولك : قام القوم ليس محمداً ، فاسم ليس ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق ، كأنه قال : ليس أحدهم أو بعضهم محمداً ، ففي المثال السابق لوقلت : قام القوم ، فهم السامع أن بعضهم أو أحدهم محمد ، فنقول له : ليس محمداً ، أي ليس بعض القائميين محمداً ، كما توهمه السامع ، ولو كان الضمير عائداً على ما قبله أو على ما بعده لكان على حسبه ، فكنت تقول : قام القوم ليسوا محمداً ، إذا أعدته على ما قبله فالضمير هنا واو الجماعة عائداً على ما قبله وهم (القوم) وإذا أعدت الضمير على ما بعده كنت تقول : قام النساء ليست فاطمة ، فاسم ليس هنا ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على ما بعده وهي (فاطمة)⁽¹¹⁾ فلما لم تقل العرب ذلك والتزموا الإفراد والتذكير على كل حال علم أن الضمير عائداً على البعض المفهوم من الكلام السابق الذي هو مفرداً ومذكراً⁽¹²⁾ .

ثالثاً : الأحكام المتعلقة بالمستثنى بـ(ليس) :

1- المستثنى بليس يجب نصبه دائماً ، فليس له إلا وجه واحد وهو : وجوب النصب ؛ لأنه في الأصل هو خبرها ، جاء في توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك للمراي : "أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما خبرهما فلهاذا وجب نصبه"⁽¹³⁾ وبناء على ذلك فإن (ليس) تتفق مع (إلا) في الحكم الإعرابي في حالة واحدة فقط من حالات الاستثناء بإلا وهي عندما يكون الكلام تاماً موجباً ، وقد عرفنا فيما سبق عند حديثنا عن شروط الاستثناء بليس أن ليس تستعمل كأداة استثناء وتحل محل إلا في حالتين من حالاتها وهما : عندما يكون الكلام تاماً موجباً وعندما

(1) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك: 311/2 .

(2) ينظر : شرح اللمع: 151/1 .

(3) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : 191/2 ، وشرح التصريح على التوضيح : 362/1 ، وشرح ابن عقيل: 172/2 ، والنحو الوافي: 354/2 .

(4) ينظر : همع الهوامع : 215/1 ، وشرح ابن عقيل: 172/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمراي: 683/2 .

(5) ينظر : أوضح المسالك: 50/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 240/2 ، ومنحة الجليل على شرح ابن عقيل: 172/2 ، وهذا القول نسبة خالد الأزهرى في كتابه شرح التصريح على التوضيح 362/1 إلى سيبويه ، وقد ذكر أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب 1538/3 : أن هذا القول هو ما ذهب إليه بعض البصريين .

(6) ينظر : أوضح المسالك: 5/2 ، وشرح التصريح على التوضيح: 362/1 ، وضيء السالك: 181/2 .

(7) ينظر : الهمع: 215/1 ، وشرح الكتاب للسيرافي: 96/3 ، وشرح التصريح على التوضيح: 363/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك: 683/2 .

(8) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: 191/2 ، والجني الداني: 495 ، ومنحة الجليل على شرح ابن عقيل: 172/2 .

(9) شرح الكتاب للسيرافي: 96/3 ، وينظر : شرح المفصل: 191/2 .

(10) ينظر : المقرب لابن عصفور: 174 ، والاستغناء في الاستثناء: 45 .

(11) ينظر : شرح جمل الزجاجي: 394/2 ، والاستغناء في الاستثناء: 31 ، والمقرب لابن عصفور: 174 .

(12) ينظر : الاستغناء في الاستثناء: 31 .

(13) توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك: 683/2 .

يكون الكلام تامًا غير موجب⁽¹⁾ فإن كان الكلام تامًا موجبًا فإنك تقول حضر الطلاب ليس خالدًا، كما تقول حضر الطلاب إلا خالدًا فالمستثنى هنا واجب النصب مع ليس كما أنه واجب النصب مع إلا، أما عندما يكون الكلام تامًا منفيًا فإن المستثنى بليس يكون واجب النصب⁽²⁾، أما المستثنى بإلا فيجوز فيه النصب على الاستثناء، كما يجوز فيه الإتيان لما قبله في الإعراب بمعنى: أنه يعرب بدلا من المستثنى منه وهو المختار⁽³⁾، فعندما تقول: ما حضر الطلاب ليس خالدًا، فالمستثنى هنا واجب النصب، أما عند الاستثناء بإلا فيجوز لك أن تقول: ما حضر الطلاب إلا خالدًا، كما يجوز لك أن تقول: ما حضر الطلاب إلا خالدًا، ففي هذه الحالة يجوز في (خالد) النصب على الاستثناء أو الرفع على أنه بدل من المستثنى منه وهو المختار عند جمهور النحاة⁽⁴⁾.

2- عندما يكون المستثنى ب(ليس) ضميرًا قياسه أن يكون منفصلاً، نحو قولك: الرجل قام القوم ليس إياه، ولا يجوز أن تقول: الرجل قام القوم ليسه، وعله ذلك: هي أن (ليس) في الاستثناء حلت محل (إلا) في أداء معنى الاستثناء فأحدث حكمها في عدم جواز اتصال الضمير بها، فلا يجوز أن تقول: ليسه كما لا يجوز أن تقول: إياه فكما لا يقع الضمير المتصل بعد إلا، لا يقع بعد ما هو في معناها⁽⁵⁾.

وقد ذكر الأعلام تعليلاً آخر يتمثل: في أن هذا الضمير الذي جاء بعد ليس في الاستثناء فد وقع موقع خبرها والخبر دائماً يكون منفصلاً عن المخبر عنه، فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقع موقعه⁽⁶⁾. وقال أبوحيان: "لما جعلت ليس في الاستثناء بمعنى إلا انفصل الضمير الواقع خبراً لها"⁽⁷⁾، ومن شواهد مجيء المستثنى بليس ضميرًا منفصلاً قول الشاعر:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلِ شَهْرٌ
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ
لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبًا
كَوَلَا نُحْشَى رَقِيْبًا⁽⁸⁾

فأتى بالضمير منفصلاً، ولم يقل ليسني وليسك، بقول سيبويه في هذه المسألة: "وتقول: أتوني ليس إياك ولا يكون إياه، لأنك لاتقدر على الكاف، ولا الهاء هاهنا، فصارت إيا بدلًا من الكاف والهاء في هذا الموضع"⁽⁹⁾ نفهم من كلامه: أنك لا تستطيع أن تأتي بالضمير المتصل (كاف الخطاب وهاء الغائب) فتقول: أتوني ليسك وأتوني لا يكونه؛ ولهذا جيء بالضمير المنفصل (إياك وإياه) بدلًا من الضمير المتصل (كاف الخطاب وهاء الغائب)⁽¹⁰⁾.

وقد جاء شذوذا المستثنى ب(ليس) ضميرًا متصلًا⁽¹¹⁾ في قول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ
إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامَ لَيْسِي⁽¹²⁾

الشاهد في هذا البيت قوله: (ليس) حيث جاء بخبر ليس الذي هو المستثنى ضميرًا متصلًا بها، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يكون المستثنى بليس إلا منفصلاً، فكان يجب عليه على مذهبهم هذا، أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي⁽¹³⁾.

وعلى جهة القبح قالو: (عليه رجلا ليسني) وقياسه: ليس إياي⁽¹⁴⁾ وجاء في لسان العرب "لك أن تقول: جاءني القوم ليسك، إلا أن الضمير المنفصل هاهنا أحسن"⁽¹⁵⁾.

وجاء في الحديث قوله عليه السلام لزيد الخيل "مَا وُصِفَ لِي أَحَدٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا رَأَيْتُهُ دُونَ الصِّفَةِ لَيْسَكَ"⁽¹⁶⁾ أي إلا أنت. قال ابن الأثير معلقاً على هذا الحديث: "وفي ليسك غرابة فإن أخباراً كان وأخواتها إذا كانت ضمائر فإنما يستعمل فيها كثيراً المنفصل دون المتصل نقول: ليس إياي وإياك"⁽¹⁷⁾.

(1) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل 191/3: "وكذلك الاستثناء بليس ولا يكون، لا يكون المستثنى بهما إلا منصوباً، منفيًا كان المستثنى منه أو موجباً".

(2) ينظر: شرح المفصل: 199/2.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 158/2.

(4) ينظر: المرجع السابق: 158/2.

(5) خزانة الأدب: 322/5، 323.

(6) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم: 376.

(7) ارتشاف الضرب: 1538/3.

(8) سبق الكلام عن نسبة هذين البيتين في هامش الصفحة (11) من هذا البحث.

(9) الكتاب: 358/2.

(10) فال السيرافي: "وإنما تستعمل إيا في الموضع الذي لا يقع فيه المتصل" شرح الكتاب للسيرافي: 113/3.

(11) شرح ابن عقيل: 90/1، 91.

(12) سبق الكلام عن نسبة هذا البيت في هامش الصفحة (8).

(13) ينظر: منحة الجليل على شرح ابن عقيل: 91/1.

(14) المقترض: 280/3.

(15) لسان العرب: مادة (ليس): 421/3.

(16) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر: 285/4، باب اللام مع الياء.

(17) النهاية في غريب الحديث والأثر: 285/4.

الخاتمة:

وفي الختام ، وبعد هذه الرحلة الشاققة والممتعة في هذا البحث الذي حاولت فيه تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بليس ، وعرضها للقارئ بصورة جديدة ومفيدة ، يمكنني تسجيل أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث في النقاط التالية :

- 1- وزن ليس : (فَعَلَ) هذا الوزن غير معروف في الأفعال ، فكل الأفعال لا تخرج عن ثلاثة أوزان : (فَعَلَ ، فَعُلَ ، فَعِلَ) وهي بهذا الوزن خالفت الأفعال وشابهت (ليت) في الوزن وعدم التصرف .
- 2- وضح البحث أن الصرفيين قد أثبتوا بالدليل ، ومملا يدع مجالاً للشك أن الأصل في لَيْس : (ليس) على وزن فَعِلَ ، ثم ألزموها الإسكان من أجل التخفيف ، ولأنها لا تتصرف فصارت (لَيْسَ) .
- 3- مخالفة (لَيْسَ) للقياس الصرفي عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة كطاء الفاعل ، فلا يقال فيها إلا: لَسْتُ بفتح اللام ، وهذا يعتبر من قبيل المطرّد في الاستعمال ، والشاذ في القياس ، وأن السبب في مخالفتها للقياس : عدم تصرفها .
- 4- رجح البحث ما ذهب إليه أغلب النحاة في دلالة (ليس) على النفي للماضي عند الإطلاق ودلالاتها على النفي للماضي والمستقبل عند التقييد .
- 5- الأصل في (ليس) أنها كلمة وضعت للنفي ، وهذا هو الكثير الغالب ، ولكن قد يسلب منها هذا المعنى وذلك بحسب الاستعمال ، والتركيب في الجملة كما هو الحال عندما تدخل عليها همزة الاستفهام ، أو عند انتقاض خبرها بإلا .
- 6- مجيء (ليس) تارةً فعلاً وأخرى حرفاً لا يدل على ضعفها ، أو أن بها نفعاً ، وإنما يدل على إعجاز هذه اللغة وجمالها فهذه اللغة تتميز بالمرونة بحيث يستعمل اللفظ الواحد عدة استعمالات ويؤدي العديد من المعاني ، وذلك حسب السياق و(ليس) في هذه القضية مثل (ما) التي فد تأتي حرفاً كما قد تأتي اسماً .
- 7- القول بفعلية (ليس) هو الأصل والكثير الغالب إلا أنه قد ذهب فريق من النحاة إلى جواز اعتبار ليس فعلاً أو حرفاً عند دخولها على الجملة الفعلية ، وعند انتقاض خبرها بإلا ، وقد رجح البحث القول بحرفية ليس في هاتين الحالتين .
- 8- لم يرد استعمال (ليس) كأداة استثناء في القرآن الكريم ، إلا أنه قد ورد هذا الاستعمال في العديد من الأحاديث بعضها استشهد به النحاة ، وبعضها لم يُستشهد به ، ولهذا فإنني من خلال تجربتي في هذا البحث أؤكد على أن الحديث يمثل ثروة لغوية هائلة للباحثين في اللغة ، ويعتبر من أهم المصادر التي تؤسس عليها قواعد اللغة ، ويأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم .
- 9- وضح البحث من خلال كلام النحاة على استعمال (ليس) في الاستثناء أن هذا الاستعمال لا يبد له من توافر ثلاثة شروط هي: أن يتقدمها كلام فيه معني العموم وأن يكون هذا الكلام تاماً، وأن يكون متصلًا .
- 10- عند استعمال ليس كأداة استثناء فإنها تأخذ حكم إلا في دلالتها على النفي أو الإثبات ، بمعنى: أنه عندما يكون الكلام المتقدم عليها مثبتاً يكون ما بعدها منفيًا، أما إذا كان الكلام الذي قبلها منفيًا، يكون ما بعدها مثبتاً .
- 11- ذكر البحث العديد من الأحكام النحوية التي تترتب على استعمال ليس كأداة استثناء : منها ما يتعلق بليس ومنها ما يتعلق باسمها ، ومنها ما يتعلق بالمستثنى منه الذي هو خبرها ، وهذه الأحكام تختلف في أغلبها عن الأحكام المتعلقة بليس في غير الاستثناء .
- 12- من أهم الأحكام النحوية المترتبة على استعمال (ليس) في الاستثناء : أنها تلزم صيغة واحدة وهي الأفراد والتذكير ، وأن اسمها يكون ضميراً مستترًا مفردًا م ذكرًا في جميع الأحوال ، وأن المستثنى بها واجب النصب وإذا كان هذا المستثنى ضميرًا فالقياس والكثير الغالب أن يكون منفصلاً .

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع .
- 1- أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي ، تح: نخبة من العلماء ،مكتبة الثقافة الدينية ،ط:بلا ، ت ط :بلا .
- 2- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت 74 5 هـ) تح : رجب عثمان محمد ، راجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة . ط:1 ، ت ط : 1998 م .
- 3- الاستغناء في الاستثناء ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافي ، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،ط:1 ت ط:1986م .
- 4- أسرار العربية ،للإمام: عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله الأنباري ،تح: محمد حسين شمس الدين ، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط:1 ،ت ط: 1997م.
- 5- الأشباه والنظائر في النحو ، للإمام : جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط: بلا ت ط :بلا .
- 6- الأصول في النحو ،لأبي بكر بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تح :عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ط:3 ت ط : 1988 م .
- 7- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تأليف الوزير جمال الدين ، علي بن يوسف القفطي ، تح: محمد أبو الفصل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة الكتب المصرية ط: 1 ت ط : 1952 م .
- 8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، تأليف : الإمام كمال الدين أبي البركات ، عبد الرحمن بن محمد سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ، تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ،صيدا : بيروت ، ط :بلا ،ت ط 1997م .
- 9- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف: ابن هشام الأنصاري ،تح: هادي حسن حمودي ،دار الكتاب العربي، بيروت ، ط:4 ، ت ط: 1999 م .
- 10- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الفكر ط:2، ت ط:1979 م .
- 11- تاج العروس من جواهر القاموس :، للسيد محمد مرتضي الزبيدي ،دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي ط: بلا ت ط : بلا .
- 12- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، تأليف الأعم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، حققه وعلق عليه : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع : بيروت ، شارع سوريا ط: 2 ، ت ط: 1994م .
- 13- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري (74ت هـ) تح : عباس مصطفى الصالحي ، الناشر : دار الكتاب العربي ، ط: 1 ، ت ط : 1986 م .
- 14- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان ، محمد بن يوسف (ت 745 هـ) الناشر : الكتب العلمية ،بيروت - لبنان ، ط : 1 ت ط : 1993 م .
- 15- تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب ، لأبي القاسم سعيد الفارق (ت 391 هـ) تح : سمير أحمد معلوف القاهرة ، معهد المحفوظات العربية ، ط: بلا .
- 16- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي والمعروف بابن أم قاسم (ت 749 هـ) ، شرح وتحقيق :عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط : 1 ، ت ط : 2008 م .
- 17- التوتونة ، لأبي علي الشلوبين ، تح : يوسف أحمد المطوع ط: 2 ، ت ط : 1981م .
- 18- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، تأليف : الأمام الحافظ المؤرخ ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(463هـ)، خرّج أحاديثة وعلق عليه : أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط : 2 ، ت ط: 2002 م .
- 19- الجامع الصغير في علم النحو ، لأبي عبدالله محمد بن شرف الزبيدي ، تحقيق: محمد هلال ، جمعية الدعوة الإسلامية طرابلس ، ت ط : 1986م .
- 20- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ، صنعه : الحسن قاسم المرادي ، تح : فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ،منشورات دار الآفاق الجديد ،بيروت ط: بلا ت ط : بلا .
- 21- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح شواهد العيني ، تح : طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية ط: بلا ت ط : بلا .
- 22- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف : عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت 1093)، تح : عبد السلام محمد هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهر ، ط: 2 ، ت ط: 1984م .
- 23- الدرر اللوامع على شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 133هـ) وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية : بيروت لبنان ط : 1 ت ط : 1999 م .

- 24- ديوان الأعشى دار بيروت للطباعة والنشر ، ط : 1 ، ت ط : 1980م
- 25- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار بيروت للطباعة والنشر . ط:بلا ، ت ط:بلا .
- 26- ديوان زهير بن أبي سلمى دار بيروت للطباعة والنشر ، شرح وتحقيق : كرم البستاني ، ط:بلا ، ت ط:1979م.
- 27- ديوان عمر بن ربيعة ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط:3 ، ت ط: 2003م .
- 28- ديوان النابغة الذبياني ، قدم له وشرحه : علم أبو ملح ، منشورات دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ط: 1 ، ت ط: 1991م .
- 29- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام / أحمد عبدالنور المالقي (ت 702هـ) تح : أحمد محمد الخراط ، دار الفلم ، دمشق ط:3 ، ت ط : 2002م .
- 30- السنن الكبرى للبيهقي ، للإمام المحدثين، الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت458هـ) مطبعة دار المعارف العثمانية ، ط:1 ، ت ط:1355هـ .
- 31- شرح ابن عقيل ألفية علي ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل ، تأليف : محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : دار الطلائع للنشر والتوزيع ط: 2 ، ت ط : 2009 م .
- 32- شرح التسهيل ، لابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت 672 هـ) ، تح : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط : 1 ، ت ط : 1990 م .
- 33- شرح التصريح على التوضيح ، للعلامة الشيخ : خالد بن عبدالله الأزهرى (ت 509 هـ) ، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي ، ط : بلا تـ ط : بلا .
- 34- شرح جمل الزجاجي ، لأبي حسن علي بن مؤمن بن محمد علي بن عصفور الأثبيلي (ت 669هـ) قدم له ووضع هوامشه : فؤاد الشعار ، إشراف : إيميل بديع عقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط: 1 ت ط 1998 م
- 35- شرح الرضي على الكافية : لرضي الدين الاسترابادي ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ط: 2 ، ت ط 1996 م .
- 36- شرح شواهد المغني ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) منشورات دار ومكتبة الحياة ، بيروت ، ط: بلا ، ت ط : بلا .
- 37- شرح كتاب سيبويه : تأليف : أبوسعيد السيرافي (ت 368هـ) تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي.
- 38- شرح اللمع ، صنعه ابن برهان العكبري ، الإمام : أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت 456هـ) ، تح : فائز فارس السلسلة التراثية 111 الكويت ط: 1 ت ط : 1984.
- 39- شرح المفصل ، للشيخ العلامة : موفق الدين ، يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 646 هـ) تحقيق : إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط:2 ، ت ط:2015م.
- 40- صحيح البخاري ، للإمام: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري(256 هـ) خَرَجَ أحاديثه وعلق عليه: عز الدين صنلي وآخرون ، مركز الرسالة للدراسة وتحقيق التراث دمشق ، سوريا ، ط : 2 ، ت ط : 2014 .
- 41- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف محمد عبد العزيز النجار ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ، ط:1 ، ت ط : 1968م .
- 42- فصول في فقه اللغة ، تأليف : رمضان عبد التواب ، راجعه وقدم له : خالد فهمي ، مكتبة المتنبي ، الدمام ، المملكة العربية السعودية ، ط : بلا ، ت ط : 1433 هـ .
- 43- القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروز أبادي ، مطبعة دار المأمون ، بلا ، ت ط : بلا .
- 44- الكتاب : كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) تح وشرح : عبد السلام محمد هارون دار الكتب العلمية : بيروت ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط:3 ، ت ط:1988م.
- 45- كتاب الأزهية في علم الحروف ، تأليف : علي بن محمد النحوي الهروي ، تح : عبد المعين الملوح ، ط : 2 ، ت ط : 1981م.
- 46- كتاب الإيضاح ، لأبي علي الحسين بن عبد الغفار النحوي (ت 377هـ) ، تح: كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ط: 2 ، ت ط : 1996م .
- 47- كتاب تصريف الأفعال ومقدمة الصرف ، تأليف : الشيخ عبد الحميد عنتر ، المملكة العربية السعودية ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط : 3 ، ت ط : 1410 هـ .
- 48- كتاب العين ، لأبي عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد ، الفراهيدي (ت175هـ) تح: المهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، ط:1 ، ت ط:1988 م
- 49- الكتاب المصنف في الحديث والآثار ، للإمام : الحافظ أبي بكر عبدالله بن أبي شيبه الكوفي العبسي (ت235هـ) ضبطه وصححه ورقمه : محمد عبدالسلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط : 1 ، ت ط: 1995م.
- 50- كتاب معاني الأدوات والحروف ، لابن القيم الجوزية (ت751هـ) ، تح: محمد حسين القماطي ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ط : 1 ، ت ط : 2004 .

- 51- لسان العرب المحيط، للعلامة ابن منظور، معجم لغوي علمي، قدم له: الشيخ: عبدالله العلايلي، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت، ط: بلا، ت ط: بلا
- 52- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ط: 3 ت ط: 1999م.
- 53- مختصر صحيح مسلم للإمام: الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت 261هـ) شرح ومراجعة: سعيد محمد اللحام، دار مكتبة الهلال، بيروت ط: بلا، ت ط: 1991م.
- 54- المسائل الحلييات، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ) تح: حسن هندراوي، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط: 1، ت ط: 1987م.
- 55- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: الإمام أحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني (ت 241هـ) رقم أحاديثه: محمد عبدالسلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، ت ط: 1993م.
- 56- معاني النحو، لفاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر الأردن، عمان، ط: 5، ت ط: 2011
- 57- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تأليف: الإمام ابن هشام الأنصاري ت (761هـ) تح / محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع ط: بلا، ت ط: 2009م.
- 58- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تأليف / بدر الدين محمد بن أحمد بن موسى العيني، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 2005م.
- 59- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تأليف: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث القاهرة، ط: بلا، ت ط: 2009م.
- 60- المقضب، لأبي عباس، محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ط: بلا، ت ط: بلا.
- 61- المقرب، تأليف: علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تح: أحمد عبد الستار الحواري، وعبد الله الجبوري ط: 1، ت ط: 1971م.
- 62- منثور الفوائد: تأليف: كمال الدين أبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، حقه: حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ط: 1، ت ط: 1990م.
- 63- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري بتحقيق الأستاذ بن إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ط: بلا، ت ط: 1954م.
- 64- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (ت 606هـ) تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ط: بلا، ت ط: بلا.
- 65- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام: جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، بيروت، ط: بلا، ت ط: 1977م.